



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الأولى

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 27 أكتوبر 2007

فهرس

- تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008.
- تقديم التقرير التمهيدي للجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون.
- ملحق : انضمام نائب إلى مجموعة برلمانية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة المنعقدة

يوم السبت 27 أكتوبر 2007 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة : - كريم جودي وزير المالية،

- سلطاني بوثرة، وزير الدولة،

- أبوبكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية،

- عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية،

- السعيد بركات، وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

- الهاشمي جعبوب، وزير التجارة،

- عبد الرشيد بوكراززة، وزير الاتصال،

- رشيد بن عيسى، الوزير المنتدب لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المكلف بالتنمية الريفية،

- دحو ولد قابلية، الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، المكلف بالجماعات المحلية،

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الثانية والأربعين زوالاً

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين.

الجلسة مفتوحة.

أرحب باسمكم جميعاً، بالسادة أعضاء الحكومة.

يفتضي جدول أعمال هذه الجلسة، تقديم مشروع قانون المالية

لسنة 2008، وتقديم تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع

القانون. ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة

كريم جودي وزير المالية، فليتفضل.

السيد وزير المالية : بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات، السادة النواب.

وسأعرض عليكم، السيد الرئيس، السيدات، والسادة النواب خلال هذا اللقاء، مشروع قانون المالية لسنة 2008، في جانبه المتعلق بالميزانية وأحكامه التشريعية، مع عرض سياق الاقتصاد الكلي والمالي الذي تم فيه إعداد مشروع القانون من جهة، وتأطير الاقتصاد الكلي الذي استعمل كأساس لبناء مشروع هذا القانون من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

السيدات، السادة النواب،

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2008، ضمن مواصلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا.

- لقد تم إعداد مشروع هذا القانون ضمن سياق اقتصاد كلي ومالي يتميز بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية التي يمكن إدراكها من خلال سير المؤشرات الرئيسية للوضع الاقتصادية والمالية دون السنوية في سنة 2007.

إن ظروف السوق البترولية، عملياً، مماثلة لظروف سنة 2006، حيث حددت أسعار التصدير في المتوسط عند نهاية شهر غشت من سنة 2007 بمبلغ 25،68 دولاراً للبرميل.

أشعر بسعادة حقيقية بوجودي بينكم في هذا المجلس الموقر، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، الذي يحدد سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المدى المتوسط ومنظور تمويله عن طريق الادخار العمومي المؤسس.

2- سعر الصرف مقدر بمبلغ 72 دج للدولار الأمريكي الواحد ويفسر اختيار سعر الصرف هذا، بالاتجاه الذي سلكته المعادلة النقدية (دينار / دولار) التي تتميز بزيادة قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- نسبة التضخم المستهدفة مقدرة بنسبة 3٪.

إن أخطار التضخم تؤثر في المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك، لاسيما بسبب زيادات أجور الوظيف العمومي والذي سينتقل أثرها حتما إلى القطاع الاقتصادي، فينبغي التقليل من هذه الأخطار بتخفيض التكاليف الجمركية عند الاستيراد وينبغي في النهاية أن تعزز ليونة أفضل للعرض أمام طلبات الأسر.

4- واردات البضائع في زيادة مقدرة بنسبة 10٪ بالدولار الجاري.

5- نمو اقتصادي مقدر بنسبة 5,8٪ إجماليا وبنسبة 6,8 خارج المحروقات.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب،

تظهر ميزانية الدولة تغيرا مقدرا بنسبة 5,1٪ في الإيرادات وبنسبة 9,5٪ في النفقات.

ويعود تغير الإيرادات إلى زيادة منتوجات الجباية العادية، وقد ثبت منتوج الجباية البترولية تقريبا في مستواه لسنة 2007 وهو استقرار يفسر بتوافق زيادة الصادرات بنسبة 2,5٪ مع زيادة قيمة الدينار بنسبة 2,7٪ مقارنة بالدولار الأمريكي.

يعود تغير النفقات إلى أعباء التسيير المعدلة بالارتفاع بواسطة تطبيق النظام الجديد لدفع الأجرور في الوظيف العمومي أساسا وستزيد ميزانية التسيير بنسبة 22,1٪، وفيما عدا أثر الميزانية الناتج عن تطبيق النظام الجديد لدفع الأجرور في الوظيف العمومي، ستخفض هذه الزيادة عمليا إلى النصف لتحدد بنسبة 12,1٪.

بينما ستبقى ميزانية التجهيز عمليا في مستواها لسنة 2007، تحت التأثير المشترك لزيادة ميزانية الاستثمار بنسبة 5,9٪ وتراجع العمليات بالرأسمال بنسبة 19٪.

- تضخم متوسط عند نهاية غشت من سنة 2007 مقدر بنسبة 3,09٪.

- عجز في عمليات الخزينة، خارج صندوق ضبط الإيرادات مقدر بمبلغ 56,5 مليارا دج، عند نهاية شهر يونيو لسنة 2007.

- أموال متاحة لصندوق ضبط الإيرادات مقدرة بمبلغ 3521 مليار دج عند نهاية شهر سبتمبر لسنة 2007.

- مديونية عمومية جاري أداؤها مقدرة بمبلغ 880 مليون دولار بالنسبة إلى المديونية الخارجية وبمبلغ 1780 مليار دج بالنسبة إلى المديونية الداخلية، مترجمة آثار التسديد المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

- مبادلات تجارية خارجية للبضائع توجب بفائض مقدر بمبلغ 20,3 مليار دولار للميزان التجاري للأموال عند نهاية شهر غشت لسنة 2007.

- استمرار الاتجاه نحو زيادة قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي وهي العملة الرئيسية لفوترة صادراتنا.

لقد تمت مبادلة الدولار في المتوسط على مدى ثمانية أشهر الأولى من سنة 2007 بمبلغ 70,34 دج.

كما يتزامن إعداد مشروع هذا القانون، مع دخول اتفاق الشراكة في مرحلته الثانية للتفكيك التعريفي الذي ينبغي أن يؤدي في سنة 2008 إلى تخفيضين هما كالتالي :

- بنسبة 20٪ من شهر يناير إلى شهر غشت لسنة 2008، ثم بنسبة 30٪ من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر لسنة 2008 بالنسبة إلى قائمة المنتوجات المشككة في الأغلبية من مواد التجهيز.

- بنسبة 10٪ من شهر يناير إلى غشت لسنة 2008 ثم بنسبة 20٪ من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر لسنة 2008، بالنسبة إلى قائمة المنتوجات المشككة أساسا من مواد الاستهلاك النهائي.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب،

يقدم تأطير الاقتصاد الكلي، الذي ارتكز عليه مشروع هذا القانون كالتالي :

1- حدد سعر برمبل النفط بمبلغ 19 دولارا أمريكيا ويعود اختيار هذا السعر المرجعي الجبائي إلى سببين رئيسيين، الأول متعلق بدعم السياسة النقدية في جانبها المتعلق باستعادة السيولة ومكافحة التضخم، والثاني يتعلق بتأمين الإنفاق العمومي على

بتخصيص إضافي يقدر بمبلغ 7,4 مليار دج، يضاف إليه تخصيص مبلغ مالي مقدر بنسبة خمسة مليارات دج، لفائدة شركة الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية لتعويض، على التوالي الخسائر الناجمة عن الإبقاء على الخطوط الجوية العاجرة ودعم سعر تذكرة السفر بالسكة الحديدية.

- التكفل في ميزانية الدولة، بالأجور غير المسددة التي ستترجم ميزانيا بغلاف مالي يقدر بمبلغ 4,8 مليار دج.

- منح تخصيص إضافي يقدر بمبلغ 12,4 مليار دج للديوان الوطني للخدمات الجامعية لمواجهة تدفق 160.000 حاصل جديد على شهادة البكالوريا.

- منحة التمدرس الخاصة التي ستبلغ سنة 6 ملايين دج لدعم دخول تلاميذ الأسر المحرومة.

- تخصيص ميزانية إضافية تقدر بمبلغ 4,6 مليار دج لتسيير المطاعم المدرسية، لمواجهة زيادة عدد المطاعم المقدرة بـ 800 مطعم والتلاميذ المستفيدين بعدد 200 ألف تلميذ من جهة وارتفاع تكلفة الوجبة اليومية من مبلغ 20 دج إلى 30 دج في مناطق الشمال ومن مبلغ 23 دج إلى 35 دج في مناطق الجنوب من جهة أخرى.

- تخصيص مبلغ مالي مقدر بقيمة 1,7 دج لدعم الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.

- دعم سعر الماء المحلي، الذي سيتطلب غلانا ماليا مقدرا بمبلغ 3 ملايين دج.

- مراجعة ارتفاع التعويضات، بعنوان مختلف أنظمة تشغيل الشباب الذي سيتترجم بغلاف مالي إضافي مقدر بمبلغ 27,5 مليار دج.

- التعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز ومنحة التقاعد التي ستتكفل بها الدولة ابتداء من أول يناير 2008 والتي يقدر أثرها المالي بمبلغ 11 مليار دج.

يضاف إلى ذلك، التكفل خلال كل سنة، بتدابير الميزانية والتي سبق اتخاذها في قانون المالية التكميلي لسنة 2007، في مجال رفع التعويض للأجر الوحيد والتعويض المقدم للمعوقين الذين انتقلا على سبيل التذكير على التوالي من مبلغ 400 دج إلى مبلغ 800 دج ومن مبلغ 3000 دج إلى 4000 دج.

على صعيد تعزيز الموارد البشرية لمؤسسات الدولة: يقترح مشروع هذا القانون فتح 44231 منصبا ماليا، ويتطلب ذلك تجنيد ميزانية مقدرة بمبلغ 23,8 مليار دج.

وتظهر توازنات الميزانية، المرتبطة بالناتج الداخلي الخام خارج صندوق ضبط الإيرادات عجزا طفيفا لتحديد بنسبة 34,95٪ بالنسبة إلى عجز الميزانية وبنسبة 25,74٪ بالنسبة إلى عجز الخزينة.

احتوى صندوق ضبط الإيرادات عند نهاية شهر سبتمبر لسنة 2007، على أموال متاحة تبلغ 3521 مليار دج، وهي أموال متاحة تجعل توازنات الميزانية المعلن عنها في مشروع هذا القانون قابلة للتحمل.

إن جعل هذا العجز في نسبة مستهدفة لحسن التسيير مقدرة بنسبة 3٪، يعني أن الميزانية تم إعدادها على أساس سعر برميل النفط الخام محدد بمبلغ 70 دولارا.

السيد الرئيس،

السيدات، السادة النواب،

يتلخص محتوى الميزانية لمشروع قانون المالية لسنة 2008 كما يأتي :

في مجال ميزانية التسيير:

سترتفع ميزانية التسيير، حيث ستبلغ في سنة 2008، 2018,0 أي بنسبة 22,1٪.

في مجال التدابير، تقرر ميزانية التسيير:

على صعيد الحفاظ على القدرة الشرائية: لقد تضمن مشروع هذا القانون في جانبه المتعلق بنفقات التسيير تخصيص ميزانية مقدرة بمبلغ 166 مليار دج. للتغطية المالية للأثر الناتج عن النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيفة العمومي.

هذا الأثر هو الذي يفسر بصفة رئيسية زيادة ميزانية التسيير.

على صعيد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة :

يجب الإقرار بأن ميزانية التسيير تدمج ما يأتي :

- دعم الديوان الجزائري ما بين المهن للحيوب، من أجل ضبط أسعار القمح اللين واستقرارها في السوق الداخلية، وهو دعم يعتمد على ميزانية الدولة بغلاف مالي إضافي مقدر بمبلغ 28,1 مليار دج.

- دعم المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المتدخل في تبعات الخدمات العمومية، هذا الدعم الذي سيتترجم

وتشجيع النشاط الاقتصادي ومحاربة التهرب الجبائي وتقليد المنتوجات ودعم الأسر في الحصول على السكن.

في مجال تخفيف الضغط الجبائي :
في هذا الإطار، يقترح الآتي :

- مراجعة جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي برفع الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة من مبلغ 60000 دج إلى مبلغ 120000 دج وبتقليص عدد أصناف المداخيل من 5 إلى 3 مع خفض النسبة العليا للضريبة على الدخل الإجمالي من نسبة 40٪ إلى نسبة 35٪.

- تخفيض من نسبة 15٪ إلى نسبة 10٪ لنسبة الإخضاع للضريبة المطبقة على حصص الأرباح الموزعة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين وتبقى النسبة المتبقية 15٪ بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المقيمين.

- إلغاء الاقتطاع عند الاستيراد المقدر حاليا بنسبة 4٪. هذا الاقتطاع الذي تم تأسيسه لأسباب تتعلق بأثر سير عمليات الاستيراد من أجل إعادة البيع على الحال حيث أصبح باطلا.

في مجال تبسيط الإجراءات الجبائية :

وضع نظام مبسط للمكلفين بالضريبة المرشحين للمحاسبة المبسطة والذين يتراوح رقم أعمالهم بين مبلغ 3 و10 مليون دج.
- تبسيط عملية الاستنباط لتكاليف المقر للمؤسسات الفرعية مع السماح بسقف الاستنباط مقدر بـ 10 من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات.

في مجال تشجيع طرق تمويل جديدة :

بهدف زيادة حركة الاستثمار، بتخفيف عبء التسيد المرتبط بالقرض التقليدي مع تحسين خريفة المؤسسات، تم اقتراح جملة من التدابير لتشجيع عمليات القرض الإيجاري، من خلال الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وحقوق التسجيل وتحويلات مواد التجهيز والعقارات والاستبعاد من وعاء حساب الضريبة على أرباح الشركات، فوائض القيمة الناتجة عن عمليات القرض الإيجاري وتسوية الاستهلاك الجبائي مع الاستهلاك المالي.

في مجال تشجيع النشاط الاقتصادي :

خصت التدابير المقترحة في هذا الإطار، لتخفيضات تعريفية لبعض السلع الواردة ودعم استهلاك الطاقة الكهربائية للمستغلين

في مجال ميزانية التجهيز :

ستثبت اعتمادات الدفع لسنة 2008، تقريبا في المستوى نفسه لسنة 2007، وستبلغ 2304,9 مليار دج تتوزع على 1906 مليار دج مخصص للاستثمارات العمومية و399 مليار دج يخصص للعمليات بالرأسمال.

تتوزع اعتمادات الدفع بالنسبة إلى الاستثمارات العمومية، حسب القطاعات، كالآتي :

- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية : 701 مليار دج
- دعم الحصول على السكن : 312 مليار دج
- الفلاحة والري : 308 مليار دج
- التربية والتكوين : 162 مليار دج
- المنشآت القاعدية الاجتماعية الثقافية : 102 مليار دج
- البرامج البلدية للتنمية : 75 مليار دج
- دعم الخدمات المنتجة : 32 مليار دج

توجه العمليات بالرأسمال هذه، أساسا نحو :

- دعم السكن (117 مليار دج)
- دعم الطاقة (65 مليار دج)
- دعم الفلاحة (65 مليار دج)
- دعم سعر حليب الأكياس (20 مليار دج)

يتبين من هذا المحتوى الميزانياتي لمشروع قانون المالية لسنة 2008، انشغال الدولة بالحفاظ على القدرة الشرائية للأسر ودعم الفئات الاجتماعية المحرومة ودعم أسعار بعض المواد الأساسية وتعزيز مؤسسات الدولة بالموارد البشرية وضمان التغطية المالية لبرامج التنمية الجارية، بطريقة تسمح بقيادة برامج التجهيز العمومية في طور الإنجاز، ضمن أحسن الظروف المالية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

على صعيد التدابير التشريعية، تستجيب الأحكام المقترحة في مشروع هذا القانون، إلى انشغالات من أنواع مختلفة.

ويتعلق الأمر، من خلال الاقتراحات المدرجة، بمقاومة الضغط الجبائي بتبسيط الإجراءات الجبائية لاسيما بهدف تسهيل التصريحات الجبائية وتشجيع أنماط جديدة لتمويل الاستثمار

إيكم التقرير التمهيدي للجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني عن مشروع قانون المالية لسنة 2008.

تندرج توازنات الميزانية لسنة 2008 ضمن سياق يطبعه تطورا ملموسا للمؤشرات الاقتصادية والمالية الكبرى، ويعود ذلك أساسا إلى الاختيارات والأهداف الكبرى للاستراتيجية التنموية المنتهجة منذ سنة 2000، والتي أسهمت في بعث مخططات وبرامج الإنعاش ودعم النمو، نذكر منها على وجه الخصوص، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، إن حسن توظيف هذه الاستراتيجية سمح بالتحكم في دواليب الاقتصاد الوطني بالحفاظ على وتيرة نمو في حدود نسبة 5٪ منذ سنة 2004، وهو المستوى الناتج عن آثار الإنفاق العمومي المتعدد الأوجه.

وفي هذا السياق، فإن المؤشرات تؤكد اليوم أن الاقتصاد الوطني قد دخل مرحلة تعزيز الاستقرار منذ سنة 2000 بفعل توطيد الوضعية الخارجية من تحسين ميزان المدفوعات، والتسديد المسبق للدين الخارجي، وتوطيد قدرات تمويل الخزينة، والتحكم في نسبة التضخم، واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي يؤديه صندوق ضبط الإيرادات في معادلة التنمية.

غير أنه، ينبغي أن ندرك أن تحقيق الأهداف الكبرى يتطلب تعبئة موارد مالية هامة، وهي الموارد التي ما تزال مرهونة بحاصل الجباية البترولية كمصدر أساسي في تمويل النمو.

ضمن هذا المنظور، وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، عكفت لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد الطيب نواري، رئيس اللجنة، على دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2008، بناء على إحالة من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، بتاريخ 29 سبتمبر سنة 2007، حيث استهلته اجتماعاتها بالاستماع إلى عرض السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثلا للحكومة، الذي ضمن عرضه المؤشرات الاقتصادية والمالية والتدابير الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2008، بحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان و المدير العام للجمارك، السيد عبدي بودريالة، والمدير العام للضرائب، السيد محمد راوية.

الفلاحين الصغار لمناطق الجنوب ودعم الصناعيين والحرفيين وتجار ولايتي الجزائر وبومرداس، الذين تهدمت محلاتهم خلال زلزال سنة 2003 وتقليص آجال تسديد الرسم على القيمة المضافة من أجل تخفيف العبء على خزائن المؤسسات.

في مجال مكافحة التهريب الجبائي والتزوير : يتعلق الأمر بتحديد قواعد الرقابة على سعرالتحويل بين الفروع والشركات الأم من جهة، وحظر استيراد وتصدير البضائع المزورة، مع اعتبار أن هذه العمليات تشكل جريمة.

في مجال دعم الأسر للحصول على السكن : تكمن التدابير المقترحة، في تخفيض نسب الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لفائدة أسر ولايات الشلف وعين الدفلى وتيسمسيلت وتيارت التي تضررت من زلزال سنة 1980 لبناء السكنات لاستخلاف الشاليهات التي تم وضعها في تلك المرحلة من جهة، وللموظفين من أجل الحصول على السكن من جهة أخرى.

في مجال عدم تشجيع استعمال وقود المازوت : يتعلق الأمر برفع سعر قسيمة السيارات السياحية ذات وقود الديازال ورفع الرسم المطبق على المازوت.

السيد الرئيس،

تلکم هي العناصر الرئيسية الملخصة المحتواة في مشروع قانون المالية لسنة 2008. أشكرکم على حسن انتباهکم.

الرئيس : شكرا السيد كريم جودي، وزير المالية، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله خنافو، مقرر لجنة المالية والميزانية لتقديم تقرير اللجنة عن مشروع هذا القانون، فليتفضل.

المقرر : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السادة إدارات الدولة،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

- استمرار اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الواحد في مستوى 19 دولارا أمريكيا، كخيار حتمي لمواصلة سياسة الاعتدال والحذر إزاء التقلبات المفاجئة لسوق النفط العالمية، علما أن فائض قيمة ناتج الجباية البترولية يواجه لدعم موارد صندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية عجز الميزانية، وتسديد أصل المديونية، وتمويل المشاريع المهيكلية، والتحكم في حجم التضخم والسيولة النقدية. وهو ما يجعلنا باستمرار أمام معضلة تمويل الاقتصاد الوطني وتنوع موارده حيث تستوقفنا، مرة أخرى، هشاشة اقتصادنا المبني على الربيع النفطي،

- تراجع معدل التضخم إلى نسبة 3٪ سنة 2008 مقابل نسبة 3,5٪ سنة 2007،

- استقرار صادرات المحروقات في سنة 2008، في حدود مبلغ 18,5 مليار دولار، مسجلة نموا طفيفا من حيث الحجم بنسبة 2,5٪، وبذلك تظل الجباية البترولية تمثل قسطا معتبرا في إيرادات الميزانية، بمبلغ 970,2 مليار دج، أي في المستوى نفسه سنة 2007، في حين تظل الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب،

- ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، منتقلا من مبلغ 74 دينار في سنة 2007 إلى مبلغ 72 دينار مقابل الدولار الواحد في سنة 2008، نتيجة لاستقرار المعادلة النقدية للدولار مقابل اليورو،

- استقرار نسبة تطور واردات البضائع في حدود 10٪ أي في المستوى نفسه لسنة 2007، حيث قدرت بمبلغ 26 مليار دولار،

- وتبعاً للتطورات القطاعية، يتوقع أن يبلغ الناتج الداخلي الخام نسبة 5,8٪ أو ما قيمته 6864 مليار دج، ونسبة 6,8٪ خارج المحروقات في سنة 2008، مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2007، الذي بلغ فيه الناتج الداخلي الخام نسبتي 3,4٪ و 6,5٪ خارج المحروقات، وهو النمو الذي يفسر أساسا بالقيمة المضافة المسجلة في حدود نسبة 9,3٪ لقطاع البناء والأشغال العمومية ونسبة 8,7٪ للخدمات، وتسجيل انخفاض في قطاع الفلاحة بنسبة 4٪ مقارنة مع الميزانية التكميلية لسنة 2007 التي سجلت نسبة 7,6٪،

- تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات، نتيجة فائض القيمة الناجم عن حاصل الجباية البترولية، إذ ينتقل من مبلغ 2931,05 مليار دج في نهاية ديسمبر سنة 2006 إلى مبلغ 3194,8 مليار دج في نهاية يونيو سنة 2007.

وسعى إلى الإلمام أكثر بنتائج تنفيذ الميزانية للسنة المالية المنصرمة، والوقوف على محتويات البرامج القطاعية الجارية منها والجديدة، وآفاق تطورها في ظل تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا، استمعت للجنة إلى السادة الوزراء المشرفين على قطاعات :

- الداخلية والجماعات المحلية،
- المالية،
- الطاقة والمناجم،
- السكن والعمران،
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،
- الموارد المائية،
- التربية الوطنية،
- الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
- العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- التعليم والتكوين المهنيين،
- التجارة،
- المجاهدين،
- الصناعة وترقية الاستثمارات،
- التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أفاد معالي الوزير المشرف على القطاع، اللجنة بعرض كتابي حول ميزانية القطاع لسنة 2008.

كما حضر أشغال اللجنة إطارات ممثلة لوزارة المالية، ووزارة الطاقة والمناجم، والخزينة العمومية، وإدارة الجمارك، وإدارة الأملاك الوطنية.

وإذ تسجل اللجنة بارتياح النتائج المحققة على الصعيد التنموي الشامل، فإن الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية تقتضي، في نظرها، الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات للتأقلم مع التحولات الاقتصادية العالمية والتي لا مفر منها. إن وعي اللجنة بهذا التحدي الرئيسي جعلها تفتح نقاشات واسعة حول محاور هامة مع وزراء مشرفين على قطاعات اقتصادية واجتماعية سادها الإجماع على تشخيص مواطن الضعف ومحاولة تصحيح الاختلالات بما يضمن تحقيق البعد المستدام لتنميتنا الشاملة، وهو ما ترجمته الاقتراحات والتوصيات المقدمة من قبل اللجنة بشأن مختلف الميزانيات القطاعية، ومن منظور الاقتصاد الكلي، تم تأطير ميزانية الدولة لسنة 2008 على أساس الفرضيات الآتية :

وعلى ضوء مؤشر الإنفاق العمومي، يلاحظ أن جهد التجهيز خلال سنة 2008 ينصب على دعم برنامج الاستثمار العمومي في مجالات الري بمبلغ 278 مليار دج، وشبكة الطرق والسكك الحديدية بمبلغ 516 مليار دج، والسكن بمبلغ 312,7 مليار دج، وقطاع التربة والتكوين بمبلغ 162,2 مليار دج.

وهكذا، فإن توجهات الميزانية لسنة 2008 تتعزز بدعم نفقة التجهيز الهادفة إلى تحسين معيشة المواطن والتكفل بحاجاته المتزايدة، وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها، وإعادة التوازن الإقليمي من خلال تقوية البنى التحتية للاقتصاد.

وفي هذا السياق، ينبغي التنويه بالجهد الاستثنائي لفائدة التنمية المحلية المدعمة ببرنامجين تكمليين للجنوب والهضاب العليا والهادفين إلى تحسين ظروف معيشة المواطن في المناطق المحرومة، ودفع ديناميكية التنمية المحلية من خلال إحداث النشاطات الاقتصادية الدائمة.

إن ترتيب البرامج حسب الاختيارات والأولويات داخل القطاعات وفيما بينها واستمرار عملية تطهير هذه البرامج، والتحكم في عمليات الإنجاز، وتقدير كلفتها ونوعيتها وتقييمها، بما يتماشى والموارد المتاحة خاصة منذ إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، كلها عوامل مكنت من ترشيد النفقة وتوظيفها الشفاف ومن صرامة تسييرها.

يلاحظ من خلال مؤشر الإنفاق العمومي، أن الاتجاه نحو تفاقم العجز التقديري للميزانية ينتقل من مبلغ 2115,5 مليار دج أي بنسبة 33٪ من الناتج الداخلي الخام بعنوان تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2007، إلى مبلغ 2398,9 مليار دج أي بنسبة 35٪ من الناتج الداخلي الخام في سنة 2008، في حين يتوقع أن ينتقل عجز الخزينة من نسبة 30,7٪ سنة 2007 إلى نسبة 25,7٪ من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2008.

إن مستوى عجز الميزانية هذا، وإن كانت تغطيته تتم بتمويلات داخلية بفضل التحسن الملموس للجباية البترولية، فهو يطرح من جديد الضعف الهيكلي لميزانية الدولة، إذ يظل البحث عن الموارد المالية اللازمة خارج المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي الذي هو الربيع النفطي، أمراً ضرورياً.

وللإشارة فقد بلغت الاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، مبلغ 1975,3 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38٪، منه مبلغ 1883,8 مليار دج لتسديد أصل المديونية، ومبلغ 91 مليار دج لتمويل عجز الميزانية بعنوان السنة المالية 2006.

وعلى صعيد التوازنات الميزانية، يتوقع أن تبلغ الإيرادات 1924 مليار دج بزيادة تقدر بنسبة 5,1٪ مقارنة مع سنة 2007، وتفسر أساساً بارتفاع إيرادات الجباية العادية ومنها ناتج الضريبة على المداخل الأجرية بنسبة 10,6٪، بفعل مراجعة نظام الأجور، وناتج الضريبة على المداخل غير الأجرية بنسبة 9,8٪، وناتج الضريبة على الأعمال المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بنسبة 6,7٪، بالإضافة إلى الإيرادات غير الجبائية بنسبة 198٪.

ورغم من هذه الزيادة التي توحى بتحصيل أفضل، يظل هذا المورد غير كاف إذا اعتمدنا مستوى تغطية نفقات التسيير، وهو ما يستدعي مواصلة تفعيل الجهاز الجبائي دون اللجوء إلى تفاقم الضغط الجبائي.

أما الحجم الإجمالي لنفقات الميزانية لسنة 2008، يرتقب أن يسجل زيادة بنسبة 9,5٪ أو ما قيمته 4322,9 مليار دج مقارنة مع الميزانية التكميلية لسنة 2007، منها نفقات التسيير التي تسجل زيادة بنسبة 22,1٪ أو ما قيمته 2018 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 46,68٪ من إجمالي نفقات الميزانية، ناتجة أساساً عن تنفيذ النظام الجديد للأجور في الوظيف العمومي، ودعم بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ضبط أسعار القمح اللين، وتغطية تبعات الخدمات العمومية، وتسديد الأجور غير المدفوعة، ودعم حليب الأكياس، والتكفل بالتعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز، ومنحة التمدرس وكذا تسيير المطاعم المدرسية.

في حين يتوقع أن تستقر ميزانية التجهيز في المستوى نفسه سنة 2007، حيث تبلغ تخصيصات الموارد بعنوان اعتمادات الدفع 2304,9 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 53,31٪ من إجمالي نفقات الميزانية، منها نفقات الاستثمار بمبلغ 1906 مليار دج، بزيادة بنسبة 5,9٪، والعمليات برأس مال بمبلغ 398,87 مليار دج، بانخفاض يقدر بنسبة 19٪.

المحلية بإعادة الاعتبار لمخططات التنمية البلدية، وتفعيل دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وإذ تسجل كذلك النتائج الإيجابية لمسعى عصرنة الإدارة الجبائية، فهي تدعو إلى مواصلة جهد التحكم في أساليب الضريبة ونجاعة تسييرها وتحصيلها، ومكافحة ظواهر الغش والتهرب والتقليد، وتكثيف العمل الرقابي.

من جهة أخرى، يبقى التكفل بالحاجات الاجتماعية والسعي إلى تحقيق توازن المجتمع واستقراره، من أهم الانشغالات التي أسترعت إهتمام اللجنة، لا سيما ما يتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلك، والبطالة التي تطال شريحة واسعة من المجتمع، وترقية منظومة التعليم والتكوين والتمهين وتكييفها مع محيط الشغل، فضلا عن توفير السكن، وترقية الخدمات الصحية، وتوسيع قاعدة التضامن الوطني مع إدماج شريحة المعوقين في الحياة العملية والتكفل بالعجزة والطفولة المسعفة.

يشكل إرساء سياسة واضحة المعالم للتكفل بشريحة الشباب التي يهددها خطر التهميش والاقصاء والعمل على اندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، انشغالا دائما للجنة. وفي هذا السياق، تثنى اللجنة على التوجهات والاستراتيجية المستقبلية للتكفل بشريحة الشباب في جميع الميادين، التي توجت لقاء الحكومة مع الولاة مؤخرا.

وعلى صعيد التدابير التشريعية المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2008، تثنى اللجنة الإجراءات الهادفة إلى تخفيف الضغط الجبائي للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتبسيط الإجراءات الجبائية، وتشجيع التمويل عن طريق القرض الإيجاري وتفعيل النشاط الاقتصادي، ومكافحة التهرب والغش الجبائيين والتقليد.

وإذا تدعو اللجنة إلى تعزيز كل إجراء وتدبير كفيلين بتحسين إطار معيشة المواطن وبناء اقتصاد قوي ومندمج، فهي ترى أن بعض الحلول والمقاربات المقترحة لمواجهة الحاجات المتزايدة للاقتصاد الوطني عامة، والحاجات الاجتماعية للمواطن خاصة، جدية بالبحث العميق والطرح الموضوعي للوصول إلى الهدف المنشود بأقل كلفة وبأقل ضرر. وفي هذا السياق، يندرج

لقد سمحت مناقشة ودراسة التدابير والمحاور المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2008، للجنة بطرح انشغالاتها واهتماماتها بكل مسؤولية وموضوعية. وإذ تسجل اللجنة التطور الحاصل على أكثر من صعيد، فهي ترى أن مواصلة جهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة يقتضي الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات للتأقلم مع التحولات الاقتصادية العالمية، لاسيما من خلال تفعيل جميع قطاعات النشاط المنتجة القادرة على امتصاص البطالة والتقليص من التبعية للمحروقات، ووضع السياسات المرافقة لهذه الإصلاحات، وإعادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية العمومية، وفتح رؤوس أموال بعض المؤسسات التي تستدعي ذلك، باستثناء النشاطات الاستراتيجية.

يتطلب تثمين قدرات المؤسسة الاقتصادية العمومية الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع الحرص على تفعيل دور البنوك في دعم الاستثمار وتمويل الاقتصاد، وعصرنة الأنظمة الميزانية.

كما يجب العمل على دعم نسيج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحكم قدرتها على الإندماج في الفضاءات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وإعادة تنشيط الحرف والصناعات التقليدية، والحفاظ على العقار الفلاحي، والتقليص من الفاتورة الغذائية، والاستعمال العقلاني للمورد المائي، والإسراع في تجسيد الاستراتيجية الصناعية كقطب رئيسي في تحقيق النمو، وتوفير اليد العاملة المؤهلة، ودعم القطاع الخاص ضمن إطار التنافس الإيجابي والشفاف.

إن وتيرة نمو الاستثمار، ورغم التحفيز المتزايدة التي عرفها في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المنشود، إذ يظل مشكل العقار الصناعي، والافتقار إلى سوق رؤوس أموال نشطة بما فيها بورصة القيم المنقولة، والعوائق الإدارية والبيروقراطية، والمنافسة غير المشروعة، وغياب الإعلام الاقتصادي، واستفحال السوق غير الرسمية، من العوائق الأساسية التي حالت دون بلوغ الغايات المرجوة.

وإذ تسجل اللجنة الجهد المبذول في مجال مسح ديون البلديات لاستعداد توازنها وقدرتها على تحقيق إنجازاتها، فهي لا تعتبر ذلك حلا دائما بقدر ماتدعو إلى إرساء إطار فعلي للمالية

هذا، وسعياً من اللجنة إلى إضفاء المرونة اللازمة على أنماط الخضوع للضريبة على الدخل الإجمالي وفق مقتضيات النشاط الممارس، تقترح تكريس حق اختيار انتقال المكلف بالضريبة الخاضع للنظام الجزافي إلى النظام الحقيقي عن طريق النظام المبسط الجديد وفق الشروط المحددة (المادتان 12 مكرر و24 مكرر جديديتين).

كما بادرت اللجنة بتنقيح بعض الأحكام من حيث الشكل بما يضمن استغناء المعنى المقصود.

تلكم هي، أيتها السيدات أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2008، المعروض عليكم للمناقشة والإثراء، شكراً على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكراً السيد عبد الله خنافو، مقرر لجنة المالية والميزانية على هذا العرض والجهود التي بذلتها اللجنة، نستأنف أشغالنا غدا الأحد 28 أكتوبر في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين زوالاً، لمواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2008، شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الثامنة والعشرين مساءً**

الإجراءان المتعلقان بالزيادة في تعريف القسيمة بالنسبة إلى السيارات السياحية ذات محرك يسير بالديازال (المادة 17) من مشروع قانون المالية لسنة 2008، والزيادة في الرسم الإضافي على المازوت (المادة 42) من مشروع قانون المالية لسنة 2008 اللذين أجمع أعضاء اللجنة على إلغائهما.

إن أعضاء اللجنة واعون كل الوعي باستيراد مادة المازوت وتزايد الطلب عليها، وما ينجر عنها من تبعات مستقبلاً على الاقتصاد الوطني، مما يستدعي البحث عن حلول أكثر نجاعة على الأمدين المتوسط والبعيد.

إن الاسناد إلى مبرر التلوث البيئي تارة وتطوير برنامج الطاقات المتجددة تارة أخرى، يعتبر في نظر اللجنة منفذاً ظرفياً لا يكفل الحل الأمثل للاستجابة للحاجات الاقتصادية المتزايدة.

وفي هذا السياق، ترى اللجنة أن مثل هذا الوضع قد يجد حلاً له لاسيما من خلال الاستثمار في المصافي ومعامل التكرير لتلبية الاحتياجات الوطنية وكذا ضبط الطلب على هذا المنتج لحل هذا الإشكال الاقتصادي على المدى الطويل.

إلى جانب هذا، ينبغي أن ندرك أن الزيادة في الرسم الإضافي على المازوت لا تخلو من آثار سلبية على قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة والنقل والصيد البحري والطاقة الكهربائية ناهيك عن إثقال كاهل شريحة واسعة من المجتمع.

ملحق

بصفة رسمية إلى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وفق المراسلة الموجهة إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني عن طريق السيد العياشي دعدوعة رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 24 أكتوبر 2007 تحت رقم 03/أ.ب.ح.ج.ت.و/07.

الموضوع : انضمام نائب إلى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

أعلنت السيدة خميسة فرفور ممثلة الدائرة الانتخابية بولاية المدية والمنتمية للحركة الوطنية للأمل سابقا عن انضمامها